العرب
الأربعاء 2020/05/13
السنة 42 العدد 11701

واشنطن تشكك في مصداقية عرض إيراني لتبادل سجناء

واشنطن – شككت الولايات المتحدة مساء الاثنين في نوايا إيران إبرام صفقة تبادل سجناء بعدما أصر مسؤول أميركي على أن بلاده كانت تستعد لإعادة إيرانيين دفعة واحدة غير أن بلادهم لم تتعاون مع واشنطن.

ودعت الولايات المتحدة طهران إلى إرسال طائرة لإعادة 11 مواطنا إيرانيا تريد واشنطن ترحيلهم، متهمة إيران بعرقلة عملية عودتهم.

وقال كين كوتشينيلي القائم بعمل نائب وزير الأمن الداخلي الأميركي في عدد من التغريدات على تويتر وبلهجة ساخرة "لدينا 11 من مواطنيكم، وهم من الأجانب الذين دخلوا بلدنا بصورة غير شرعية ونحاول إعادتهم إلى بلدكم. فجأة تقولون إنكم تريدون عودتهم، حسنا. لم لا ترسلون طائرة ونعيدهم جميعا مرة واحدة؟".

كين كوتشينيلي

ظريف لا يجيد سوى الكلام لعدم تحركه لاستعادة إيرانيين

وأضاف المسؤول الأميركي أن واشنطن حاولت على مدى شهور إعادة سيروس أصغري أستاذ العلوم الإيراني الذي جرت تبرئته في نوفمبر من سرقة أسرار تجارية، لكنه لا يزال رهن الاحتجاز بالولايات المتحدة وتؤخر طهران عملية عودته.

ولم يشر كوتشينيلي بأي صورة إلى تبادل السجناء بين البلدين اللذين قطعا العلاقات الدبلوماسية بينهما قبل 40 عاما. وكانت مصادر إيرانية قالت إن تبادل السجناء قيد الإعداد في وقت سابق.

وقال كوتشينيلي في تغريدات ردا على وزير الخارجية الإيرانية محمد جواد ظريف "إنه لا يجيد سوى الكلام لعدم اتخاذه إجراءات حقيقية لاستعادة عسكري وآخرين يدعون أنهم مسجونون بشكل غير قانوني في الولايات المتحدة".

ويبدو أن الرد الإيراني على هذا الاستهزاء الأميركي كان محتشما حيث اقتصر على توجيه اتهامات لواشنطن مطالبا إياها بإطلاق سراح هؤلاء المحتجزين.

وكتب عباس موسوي المتحدث باسم الخارجية الإيرانية على تويتر "كفوا عن هذا الكلام الهراء! منذ سبتمبر 2018 طرح جواد ظريف مسألة تبادل السجناء على الطاولة وحث الولايات المتحدة على التصرف بشكل مسؤول بحق الرهائن الإيرانيين هناك وفي مناطق أخرى. رد فعل نظامكم اتسم بالاستهتار وعرض حياتهم للخطر. أطلقوا سراح مواطنينا!".

وقال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في وقت سابق إن طهران سبق وأعربت عن استعدادها لتبادل السجناء منذ بعض الوقت وإن الولايات المتحدة لم ترد بعد.

ونقلت وكالة أنباء تسنيم الإيرانية للأنباء عن ظريف قوله اليوم "أعلنت في 2018 أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية مستعدة لتبادل جميع السجناء الأميركيين في إيران مع جميع الإيرانيين المسجونين في الولايات المتحدة أو في دول أخرى تحت ضغط أميركي".

وأضاف "هذا ما نقوله منذ ذلك الحين. لم يرد الأميركيون علينا حتى الآن".

ودعا البلدان لإطلاق سراح السجناء بسبب تفشي فايروس كورونا المستجد والذي حصد أرواح عشرات الآلاف من الأشخاص في الولايات المتحدة وأكثر من 6 آلاف في إيران.

وكان من المتوقع أن ترحل الولايات المتحدة أصغري بمجرد أن يحصل على شهادة طبية تجيز له المغادرة بعد إصابته بكوفيد – 19 قبل نحو أسبوعين.

وقالت مصادر إيرانية إن محادثات تجري منذ فترة لتبادل السجناء بين الدولتين وإن واشنطن تتفاوض لإطلاق سراح مايكل وايت، وهو جندي سابق في البحرية الأميركية معتقل في إيران منذ 2018.

وفي منتصف مارس أفرجت السلطات عنه لأسباب صحية لكنه لا يزال في إيران.

ولم يتضح حتى الآن من الذي سيتم تبادله مع وايت، لكن مسؤولا أميركيا نفى أن واشنطن كانت تتفاوض لمبادلة أصغري به، كما ذكر مسؤولون إيرانيون.

ارتباك ظريف في مرمى انتقادات واشنطن

مالطا تعرقل مهمة أوروبية تهدد إمدادات تركيا للميليشيات الليبية

الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تفادي انهيار عملية «إيرينى»

تهديدات مالطا تقوي شوكة ميليشيات حكومة الوفاق

يدفع قرار مالطا الانسحاب من المهمة الأوروبية "إيريني" التي تستهدف الإشراف على مراقبة مدى الالتزام بحظر الأسلحة المفروض على ليبيا، دول الاتحاد الأوروبي إلى التحرك سعيا منها إلى الحيلولة دون انهيار هذه المهمة التي أزعجت أنقرة وحكومة الوفاق الليبية باعتبار أنها ستضيق الخناق على طرق إمدادات الأتراك للميليشيات بالأسلحة.

بروكسل – يواصل وزراء دفاع الاتحاد الأوروبي جولات تفاوضية تتمحور حول الآثار الأمنية والدفاعية لأزمة وباء كورونا العالمية وذلك مع بدء دول التكتل فتح حدودها، ومن المُنتظر أن يُطرح تعطيل مالطا لمهمة بحرية جديدة أطلقتها بروكسل في البحر المتوسط بغية منع إمداد تركيا للميليشيات الليبية بالعتاد والطائرات المسيرة وغيرها على طاولة مباحثات المسؤولين الأوروبيين.

وانطلقت العملية "إيريني" الشهر الماضي لمراقبة تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا بهدف وضع حد للنزاع والأزمة المستمرين منذ الإطاحة بالزعيم الراحل معمر القذافي.

وتضم المهمة سفنا من فرنسا وإيطاليا واليونان وفريقا بحريا من مالطا وثلاث طائرات ودوريات من ألمانيا ولوكسمبرغ وبولندا.

وتعد هذه العملية، التي تأتي في وقت تستعر فيه مجددا المعارك بين الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر وميليشيات حكومة الوفاق، الإسهام الأساسي للاتحاد الأوروبي في الجهود الدولية الرامية لإحلال السلام في ليبيا.

وتشمل هذه العملية قدرات جوية وأقمارا اصطناعية لرصد تدفق الأسلحة الذي ينتهك الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا. والتعبير "إيريني" هو كلمة يونانية تعني "السلام".

ورغم ذلك، تواجه "إيريني" تهديدا جديا من مالطا، التي علقت مشاركتها في العملية احتجاجا على سياسة الهجرة الخاصة بالاتحاد الأوروبي ما أثار توجسا من انهيار العملية، حسبما أكد متحدث باسم الحكومة.

وواجهت العملية انتقادات من قبل حكومة الوفاق التي يرأسها فايز السراج، وهي واجهة الإسلاميين في ليبيا، وحليفته التي تمده بالمرتزقة السوريين والأسلحة والطائرات المسيرة تركيا. وكانت العملية صوفيا التي سبقت "إيريني" تعرضت لتوقف سفنها بسبب نزاع أيضا بشأن ملف الهجرة المعقد العام الماضي.

وتتهم مالطا الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بأنها تركتها تتحمل العبء الأكبر لتوافد المهاجرين من شمال أفريقيا.

ولم تكتف فاليتا بتعليق مشاركتها في "إيريني" بل لجأت أيضا إلى اتخاذ إجراءات صارمة، بينها إعادة مهاجرين إلى ليبيا بعد العثور عليهم في عرض البحر، ما أثار اتهامات لها بانتهاك القانون الدولي.

وقال المتحدث إن مالطا قررت عدم تقديم أي مساهمة عسكرية في المهمة "إيريني"، وقالت إنها ستستخدم حق النقض (الفيتو) ضد أي تمويل إضافي أو تمديد للعملية وهو ما يضع سير الأخيرة على المحك.

ووفقا لدبلوماسيين في الاتحاد الأوروبي، تواجه مالطا أيضا مشكلات في الإعداد للمهمة.

وحتى قبل إعطاء الإذن للبدء في هذه المهمة شككت مالطا في قدرتها على التصدي للأسلحة والذخيرة التي تصل إلى ليبيا.

وتساءل الرئيس المالطي جورج فيلا في الثالث من أبريل عن قدرة "إيريني" في منع وصول الأسلحة إلى ليبيا قائلا "ماذا إذا ركزت المهمة فقط على الطرق البحرية وتجاهلت إمكانية نقل الأسلحة عن طريق البر والجو". ويعد موقف مالطا مماثلا لما أعلنت عنه حكومة الوفاق التي أكدت تحفظها على هذه المهمة.

ويكاد يجمع مراقبون على أن هذا الاعتراض من الوفاق يؤكد توجسها من خسارة الإمدادات التي تقدمها تركيا والتي ساهمت في ترجيح كفة ميليشياتها على أرض المعركة مع الجيش الوطني.

> **اعتراض السراج على «إيريني» يؤكد توجسه من خسارة دعم تركيا الذي ساهم في ترجيح كفته ضد الجيش الليبي**

وبالرغم من أن العملية "إيريني" ليست مدرجة على جدول أعمال وزراء دفاع الاتحاد الأوروبي الذين يعقدون سلسلة من المؤتمرات للتباحث في تداعيات وباء كورونا على سياسات الاتحاد وميزانيته وكذلك على وحدته حيث لمح مراقبون خلال الأزمة إلى غياب البعد التضامني الأوروبي خلال المواجهة مع كورونا وهو ما يكاد يحدث انشقاقات جديدة داخل التكتل.

وانتقد وزير الخارجية بحكومة الوفاق محمد سيالة، في رسالة إلى مجلس الأمن، خطة الاتحاد الاوروبي لمراقبة حظر توريد أسلحة إلى ليبيا.

وأضاف سيالة في الرسالة التي نشرت في صفحة وزارة خارجية الوفاق على فيسبوك أن خطة الاتحاد الأوروبي لمراقبة حظر توريد الأسلحة لليبيا غير كافية، ولم يتم التشاور حولها مع حكومته.

واستاءت تركيا من أنّ عملية "إيريني" ستسعى لخنق حكومة الوفاق، وأنها ستسمح على وجه الخصوص بإجراء عمليات تفتيش على متن السفن قبالة السواحل الليبية، يشتبه في نقل الأسلحة إليها أو منها، بينما ستكتفي بالمراقبة الجوية وبالأقمار الصناعية دون أن يكون لها أي آلية تنفيذية لوقف تهريب السلاح بكميات كبيرة برا وجوا، بينما ستسعى لخنق حكومة الوفاق بحرا.

ويؤكد توجس أنقرة وطرابلس معا مدى الخطورة التي تمثلها المهمة على خطط هؤلاء، بينما ستكون جزءا من الحل الذي طال انتظاره في ليبيا حيث تتعزز المخاوف من أن يقود دعم تركيا للوفاق إلى توسيع نطاق المواجهة والقطع مع الحل السياسي.

وبموازاة ذلك من المقرر أن يجتمع وزراء خارجية فرنسا وإيطاليا وألمانيا عبر دائرة الفيديو لبحث مستجدات الأزمة الليبية، ومن المرتقب أن يبحث هذا الاجتماع الدعوات لوقف إطلاق النار وحماية المدنيين وكذلك المهمة "إيريني" ومدى التزام أطراف الأزمة بمخرجات مؤتمر برلين وذلك حسبما أعلن عنه وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو الثلاثاء.

بصمات لداعش في هجومين داميين على مستشفى وجنازة في أفغانستان

كابول – هزت أعمال عنف جديدة أفغانستان الثلاثاء لكن هذه المرة وسط توجس من أن يكون وراءها تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي حيث نفت طالبان أي صلة لها بهجومين متزامنين جدا في كابول وخارج العاصمة الأفغانية.

وفي ساعة مبكرة من الثلاثاء اقتحم مسلحون مستشفى للولادة في العاصمة الأفغانية مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 13 شخصا بينهم أطفال حديثو الولادة وممرضات فيما أدى تفجير انتحاري خلال جنازة في شرق البلاد المضطرب إلى مقتل أكثر من عشرين مشيّعاً.

ويأتي تصاعد العنف في وقت تواجه أفغانستان عدة أزمات من بينها ازدياد الهجمات التي ينفذها مسلحون في أنحاء البلاد وارتفاع عدد الإصابات بفايروس كورونا المستجد، وانخفاض الدعم العسكري الأجنبي.

وقالت وزارة الداخلية إن ثلاثة مسلحين حاصروا مستشفى بارشي الوطني في كابول لساعات بعد الهجوم الذي وقع في الصباح الباكر قبل أن تقتلهم قوات الأمن في عملية تطهير.

وشوهد عناصر أمن مدججون بالسلاح وهم يحملون مواليد بعيدا عن المكان وقد لُفّ واحد منهم على الأقل بغطاء مغطى بالدماء.

وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية طارق عريان إن "بين القتلى أيضا أمهات وممرضات". وأضاف أن نحو 15 شخصا أصيبوا بجروح وأمكن إنقاذ أكثر من 100 شخص بينهم ثلاثة أجانب.

ويقع مستشفى التوليد في غرب كابول، حيث يعيش أفراد أقلية الهزارة الشيعية التي تتعرض باستمرار لهجمات تنظيم الدولة الإسلامية.

> **التفجيرات الأخيرة تأتي ضمن سلسلة هجمات نفّذها تنظيم الدولة الإسلامية في كابول**

وتحدّث طبيب فر من المستشفى عن سماعه دوي انفجار عند المدخل. وقال طبيب الأطفال الذي طلب عدم ذكر اسمه "كان المستشفى مليئا بالمرضى والأطباء، عمّت حالة من الذعر في الداخل".

ويحظى المستشفى بدعم منظمة أطباء بلاد حدود الدولية وكان عدد من الموظفين والأطباء الأجانب يعملون فيه.

وهجوم الثلاثاء هو الأحدث على مؤسسة تابعة للقطاع الصحي المنهك بالفعل في البلاد، إذ وقعت المنشآت وأفراد الأطقم الصحية بشكل متكرر ضحية هجمات أو إطلاق النار بين أطراف النزاع خلال عقود من الحرب في البلاد.

وقال نائب وزير الصحة في كابول وحيد مجروح "يجب ألا تتعرّض المستشفيات والطواقم الصحية لهجمات. ندعو جميع الأطراف للتوقف عن مهاجمة المستشفيات والموظفين الصحيين".

وبعد نحو ساعة من الهجوم على كابول، قتل انتحاري 24 شخصا على الأقل خلال جنازة قائد شرطة محلي في ولاية ننغرهار في شرق البلاد، وفق ما أفاد المتحدث باسم حاكم الولاية عطاء الله كوغياني.

وأضاف المصدر أن المهاجم فجّر نفسه وسط الجنازة.

وأفاد أمير محمد الذي أصيب بالهجوم أن الآلاف تجمّعوا للمشاركة في الجنازة، في مناسبة تجذب عادة حشودا كبيرة في أفغانستان.

ونفت حركة طالبان مسؤوليتها عن أي من الاعتداءين ما ضاعف الشكوك حول ما إذا كانت داعش هي من تقف خلف الهجومين.

وتأتي أعمال العنف الأخيرة بعد يوم على انفجار أربع قنابل زرعت على جانب طريق في حي بشمال كابول، ما أسفر عن إصابة أربعة مدنيين بجروح بينهم طفل.

وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية لاحقا مسؤوليته عن تفجيرات الاثنين، وفق مجموعة "سايت" الأميركية المختصة بمتابعة المواقع الجهادية.

وكانت التفجيرات الأخيرة ضمن سلسلة هجمات نفّذها تنظيم الدولة الإسلامية في العاصمة.

ففي مارس، قتل 25 شخصا على الأقل على أيدي مسلّح داخل معبد للسيخ في هجوم تبناه تنظيم الدولة الإسلامية.

ويذكر أن عناصر التنظيم نفذوا هجوما في مارس 2017 استهدف أحد أكبر مستشفيات البلاد في كابول حيث تنكر مسلحون من تنظيم الدولة الإسلامية بملابس أطباء واقتحموا المبنى وقتلوا العشرات.

وتعرّضت المجموعة المتطرفة في الشهور الأخيرة لانتكاسات عديدة بعدما استهدفتها القوات الأميركية والأفغانية وتعرضت لهجمات نفذها عناصر من طالبان، لكنها حافظت على قدرتها على شن هجمات كبيرة في المدن الأفغانية مستغلة الأزمة السياسية التي مرت بها كابول والصراع المرير بين طالبان والحكومة. وتجنّبت طالبان شن هجمات كبيرة في المدن الأفغانية منذ نهاية فبراير بعد توقيع ممثليها على اتفاق تاريخي مع الولايات المتحدة من المفترض أن يمهّد الطريق لعقد محادثات سلام بين الحركة والحكومة الأفغانية.

وتعهّدت طالبان بموجب الاتفاق بعدم استهداف قوات التحالف الذي تقوده واشنطن، لكنها لم تقدّم تعهّدا مماثلا تجاه القوات الأفغانية بينما كثّفت هجماتها في الولايات.

ويفترض بموجب الاتفاق مغادرة جميع القوات الأميركية والأجنبية أفغانستان خلال العام المقبل. وقد غادر الآلاف من القوات الأميركية بالفعل، مع توقع خفض القوات إلى 8600 في غضون أشهر.

وفي أكتوبر 2015 دمرت غارات جوية أميركية مستشفى تديره منظمة أطباء بلا حدود في مدينة قندوز الشمالية، مما أسفر عن مقتل 42 شخصاً.

وحدث ذلك بعد سيطرة طالبان على المدينة.

أزمة أمنية عميقة